2011041\-0001a-2

بيروت ١١ نيسان ٢٠٠٥ – ١١ نيسان ٢٠١١

لجنة أهالي اللبنانيين المعتقلين في السجون السورية

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان

دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد

المركز اللبناني لحقوق الانسان

نلتقي اليوم مع انتهاء السنة السادسة لإطلاق الاعتصام المفتوح لأهالي المختفين قسرا في لبنان والدخول في السنة السابعة من دون التوصل الى حل نهائي لمأساة اللآلاف من العائلات اللبنانية وغير اللبنانية المقيمة على الأراضي اللبنانية.

الجميع يسأل: ماذا حقق الاعتصام وهل من جديد على صعيد القضية وما هو المطلوب؟

وعند الإجابة تأتي ردة الفعل لتقول: ألم تيأسوا، إننا نسمع نفس الجواب ونفس الكلام منذ سنوات ولم يتغير شيء!

نعم ... نحن نردد دائما ما نراه ضروريا لشرح المعاناة والواقع الأليم لهذه المأساة الانسانية المستمرة لسنوات طوال كما اننا نسعى بشكل دائم وحثيث للوصول الى تثبيت حقنا في معرفة مصير ضحايا الاختفاء القسري سواء كان مرتكب هذه الجريمة ضد الانسانية هو من القوى المحلية أم الاقليمية.

أما لماذا لم يتغير شيء فالسؤال يجب أن يتم توجيهه الى الدولة اللبنانية بكافة سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وليس الى الضحايا ... يكفي الضحايا أنهم ظلموا وعاشوا الألم والقهر مرتين، مرة عند الخطف ومرة ثانية عندما رذلتهم السلطات وحاولت بشكل مستمر إغلاق هذا الملف بحجة "عفا الله عما مضى".

قد يظن البعض من المسؤولين السياسيين أن الوقت يعمل لصالح الانتهاء من هذه القضية عبر عامل اليأس من قبل الأهالي أو فقدان الأمل لكنهم لم يلحظوا أن المجتمع الدولي قد طور، بفضل لجان الأهل والمنظمات غير الحكومية، آليات قانونية لمواجهة جريمة الإختفاء القسري وأهمها "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري" التي تبنتها الأمم المتحدة في كانون الأول ٢٠٠٦ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٣ كانون الأول ٢٠١٠. هذه الاتفاقية ستفتح الباب أمام حل قانوني وعادل لجريمة الاختفاء القسري وضمانة لعدم حصولها في المستقبل. ماذا تقول الاتفاقية في المادة ٦، الفقرة ١: تتخذ كل دولة طرف التدابير اللازمة لتحميل المسؤولية الجنائية على أقل تقدير لكل من يرتكب جريمة الاختفاء القسري، أو يأمر أو يوصي بارتكابها أو ارتكابها، أو يكون متواطئا أو يشترك في ارتكابها. أما في المادة ١٢ فتنص على ما يلي:

2011 04 11-00016-2

١ – تكفل كل دولة طرف لمن يدعي أن شخصا ما وقع ضحية اختفاء قسري حق إبلاغ السلطات المختصة بالوقائع وتقوم هذه السلطات ببحث الادعاء بحثا سريعا ونزيها وتجري عند اللزوم ودون تأخير تحقيقا متعمقا ونزيها. وتتخذ تدابير ملائمة عند الاقتضاء لضمان حماية الشاكي والشهود وأقارب الشخص المختفي والمدافعين عنهم ، فضلا عن المشتركين في التحقيق ، من أي سوء معاملة أو ترهيب بسبب الشكوى المقدمة أو أية شهادة يدلى بها.

٢ – متى كانت هناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأن شخصا ما وقع ضحية اختفاء قسري، تجري السلطات المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة تحقيقا حتى لو لم تقدم أية شكوى رسمية.

استنادا الى هذه المواد في الاتفاقية نتوجه بالسؤال الى الرأي العام اللبناني والدولي: هل قامت السلطات اللبنانية بالخطوات اللازمة المنصوص عنها في هذه المواد لمعالجة مأساة الاختفاء القسري؟ الجواب كلا، الأمر الذي وضع الضحايا وأهاليهم خارج إطار حماية القانون وجعل من السلطة اللبنانية شريكا ومتواطئا في هذه الجريمة لأنها لم تفعل شيئا، وأكثر من ذلك كونها لا تريد أن تفعل شيئا.

المثل الصارخ والفاضح على فقدان النية في معالجة قضية المختفين قسرا هو في عمل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة التي لم تتوصل حتى الساعة بالرغم من مرور ٦ أعوام على عملها الى حل ولو لقضية واحدة. الحكومة ترفض حتى الآن نشر تقرير يتضمن نتائج عمل اللجنة وما توصلت اليه كما أنها لا تعير أية اهتمام بالمراسلات التي تجري بين مجموعة العمل حول الاختفاء القسري التابعة للأمم المتحدة في جنيف والحكومة السورية. في هذه المراسلات أعطت الحكومة السورية أجوبة عن عدة قضايا تخص لبنانيين من ضحايا الاختفاء القسري منها على سبيل المثال لا الحصر القضية رقم ١٠٠١٠٣٦ تاريخ ٦ تموز ٢٠٠٧ وفيها تفاصيل حول أسباب الخطف ومن المسؤول، والقضية رقم ١٠٠١٠٧٢ تاريخ ١٩ كانون الأول ٢٠٠٦ التي تعترف فيها الحكومة السورية باعتقاله بتاريخ ٢٦ تشرين الأول ١٩٨٣ وأنه توفي في السجن بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٨٨ وقد تم تسليم الجثة الى ذويه ... المعطيات التي نملكها تؤكد عدم تسليم الجثة لكن يبقى السؤال لماذا لم تتحرك النيابة العامة واللجنة المشتركة للتحقيق في هذه المعلومات وتوضيحها للأهل والرأي العام؟

من المؤسف حقا أن يظن المسؤول السياسي في لبنان أن التصاريح السياسية بشأن المختفين قسرا، التي تصدر من حين الى آخر في سبيل المتاجرة السياسية وشحن النفوس، قد تقنعنا بجدية ما يقول ... وتكرار التجربة هو خير برهان.

اننا اليوم وعلى عتبة تشكيل حكومة جديدة نطالب كل المسؤولين وعلى رأسهم فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس مجلس النواب ودولة رئيس الحكومة المكلف بالعمل الفوري من أجل ما يلي:

١- انشاء الهيئة الوطنية لضحايا الاختفاء القسري،
٢- انشاء قاعدة معلومات الحمض النووي DNA
٣- المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري،
٤- تكليف أحد الوزراء في الحكومة العتيدة التي ستشكل ملف المختفين قسرا ومتابعة عمل الهيئة الوطنية لضحايا الاختفاء القسري.